

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريحات

المميز: /وكيلاه المحاميان

المميز ضده: الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٢١٩ فصل ٢٠٠٣/٣/٢٠ والقاضي بتجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لاحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات مكررة مرتين ، وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات الحكم على المجرم بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة اربع سنوات والرسوم عن كل جنايه من الجنايتين وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ احدى هاتين العقوبتين بحق المجرم لتصبح عقوبته النهائية وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة اربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - يقدم المميز لائحة التمييز ومرفقه بإستدعاء اسقاط الحق الشخصي عنه من قبل والد المشتكي مؤرخ في ٢٠٠٣/٣/٢٥ ومصدق له لدى كاتب العدل في الرمثا .
- ٢ - ان البيانات التي قدمت من النيابة العامه في هذه القضية جاءت متناقضه ومتناقضه وخاصة فيما ورد بشهادة والد المشتكي المدعوة
- ٣ - أكد الشاهدين اللذان كانا يرافقان المشتكي اثناء عودته من اربد الى الرمثا بأنهما لم يشاهدا اية دماء او طين على جسم المشتكي او ملابسه .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٤٥٨

- ٤ - ان بيانات النيابة المقدمة في هذه القضية جاءت مكسوة بالشك والغموض مما لا يجعلها تقود للاخذ باتجاه الادانه وما يعزز ذلك قرار المخالفه الصادر في هذه القضية .
 - ٥ - ان مجمل بيانات النيابة جاءت واهيه ومستنده في بناءها على ادعاء هش .
 - ٦ - ان وصف التهمة بحق المميز لا ينطبق واحكام القانون وواقع الحال .
 - ٧ - يتضح من خلال البيانات المقدمة في هذه القضية ان هنالك خلافاً حصل فيما بين المشتكي وذويه جراء تأخره عن البيت مما قام معه بخلق ما يبرر تأخره من المسائله من قبل ذويه .
 - ٨ - ان جميع الوقائع تؤكد بأن الشكوى المقدمة من المشتكي كيديه واقواله المتناقضه والمخالفه للواقع من حيث الامكنه المدعى انها حصلت بها احداث هذه القضية حيث ان هذه الامكنه مكتظه بالماره والمقيمين .
 - ٩ - ان المشتكي ذا بنيه قويه تمكنه من مقاومة المتهم على فرض صحة الادعاء وان بنية المتهم ادنى واقل حجماً من بنية المشتكي .
 - ١٠ - ان الامكنه المدعى وقوع الفعل بها تمكن المشتكي من الفرار لوحده دون ملاحقة من احد لظروف الحماية العامه المتوفره فيها .
 - ١١ - اخطأت المحكمة بعدم الأخذ بعين الاعتبار واقعة تقديم الشكوى وتأخيرها من قبل المشتكي حيث يفسر ذلك لصالح المتهم .
 - ١٢ - ان المشتكي لو كان صادقاً بما ادعاه لكان قد قام بنفس اللحظة بتقديم شكواه .
- لهذه الاسباب يلتزم المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .
- وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد الاطلاع على الاوراق والتدقيق فيها ، والمداولة قانوناً ، نجد ان النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى ، كانت قد احوالت المتهم الى تلك المحكمة ، لمحاكمته عن التهمة المسندة اليه وهي جنائية هتك العرض خلافاً لاحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات مكررة مرتين .

وقد ساقطت النيابة العامة الواقعة الجرمية التي بنت عليها اتهامها للمتهم ، وتتلخص أنه وبتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ ذهب المجني عليه البالغ من العمر ١٧ سنة برفقة اصدقائه ، ومخلص العلالي وفي الطريق صادفهم المتهم وركب معهم بالسياره وذهبوا الى مدينة اربد ثم نزلوا من السياره وتمشوا في شارع الجامعه حيث قام المتهم بالسير مع المجني عليه واثناء ذلك قام المتهم بإستدراج المجني عليه الى دخله معتمه وطلب منه ان يخلع بنطلونه الا أن المجني عليه رفض عندها قام المتهم بضربه وبطحه على الارض ونام فوقه حيث لامس قضيبه المنتصب مؤخرة المجني عليه فقام المجني عليه بالصراخ وعندما شاهد المتهم بعض الماره ترك المجني عليه وطلب منه عدم ذكر ما حصل معه وبعدها غادر المتهم مع المجني عليه وفي الطريق قام بإدخاله الى بيت مهجور وطلب منه خلع بنطلونه مرة ثانية وعندما رفض المجني عليه عرض عليه مبلغ (٤٠٠) دينار لكي يشلح بنطلونه الا أن المجني عليه رفض فقام المتهم ببطحه على الارض رغماً عنه ونام فوقه وقام باللز عليه وشعر المجني عليه بقضيب المتهم المنتصب حيث لامس مؤخرته وأخذ المجني عليه بالصراخ وتمكن من الهرب وأخبر اهله بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى وبعد ان استمعت الى بيناتها وبتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠ اصدرت قرارها رقم ٢٠٠٣/٢١٩ والذي قضت فيه بتجريم المتهم بجنائية هتك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات مكررة مرتين ، والحكم بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة اربع سنوات والرسوم عن كل جنائية من الجنائيتين ، وعملاً باحكام المادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ احدى هاتين العقوبتين بحقه لتصبح عقوبته النهائيه وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة اربع سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .

لم يرتض المميز (المحكوم عليه) بهذا الحكم ، فطعن فيه تمييزاً ، بموجب هذا التمييز ، طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمه من وكيله بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١ .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٦ ، قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية ، انتهى فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع رد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وفي الرد على اسباب التمييز :-

وعن الاسباب من ٢ - ١١ والتي مؤداها واحد تتعلق بالبيانات ووزنها وتقديرها والقناعه فيها ، وحيث ان القضاء الجزائي يقوم على اساس حرية القاضي في تقدير الادله القائمه في الدعوى ، والموازنة بينها ، اعمالاً لنص المادة ١٤٧ من الاصول الجزائية ، حيث ان محكمة الجنايات الكبرى ، باعتبارها محكمة موضوع لم تقض بالتجريم ، الا بعد ان أحاطت وألمت بالأدلة المطروحة في الدعوى وقابلتها ، ووقفت على حقيقة الفعل المنسوب للمتهم واستمدت قناعتها منها بوصولها على أن ما قام به المتهم من أفعال والتي تمثلت بإستدراجه للمجنى عليه في دخله معتمه وطلبه منه شلح بنظونه كي يلوط به ولرفض المجنى عليه ذلك قام بضربه وبطحه على الارض ونام فوقه والتصق جسمه بجسمه وكان قضيبه المنتصب يلامس مؤخرة المجني عليه تشكل كافة اركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لاحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وكذلك تكرار المتهم لهذا الفعل مع المجني عليه مرة ثانية وفي مكان آخر بقيامه ببطحه رغماً عنه على الارض والنوم فوقه والاتصاق به من الخلف وملامسة قضيب المتهم المنتصب لمؤخرة المجني عليه يشكل ايضاً كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض . ونحن بدورنا نؤيدها لما توصلت اليه وكان إستخلاصها لواقعة الدعوى استخلاصاً سليماً وسائعاً ، فإنه لا رقابة لمحكمتنا عليها في ذلك ، وقد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على وقائع الدعوى وأن ما يثيره المميز في هذه الاسباب لا يعدو أن يكون من الجدل الموضوعي ، الذي تستقل بفصله محاكم الاساس مما يجعل هذه الاسباب لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .

وبالنسبة للسبب الاول ، وحيث نجد ان المتهم قد ارفق بلائحة تمييزه استدعاء ظاهره يسقط فيه المشتكي الحق الشخصي عن المتهم وان محكمة الجنايات الكبرى لم تتطلع على هذا الاستدعاء .

ولما لإسقاط الحق الشخصي من اثر على العقوبة فنقرر نقض القرار المميز من حيث العقوبة فقط وتأبيده فيما عدا ذلك واعادة الاوراق الى محكمة الجنايات الكبرى للنظر في استدعاء اسقاط الحق الشخصي فيما اذا كان يصلح ان يكون سبباً مخففاً تقديرياً بعد التثبت من صدوره عن ذوي العلاقة ومن ثم اصدار القرار المقتضى *

لهذا وعلى ضوء ما جاء بردنا على السبب الاول من اسباب التمييز نقرر نقض القرار المميز وتأبيده فيما عدا ذلك ورد باقي الاسباب *

قراراً صدر بتاريخ ٣ ربيع ثاني سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/٤ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

رئيس الديوان

عضو

عضو

دقق

م ض

lawpedia.jo